تل أبيب تعرض صفقة علنية على «حماس»

عريقات: ندعم قرار مقاطعة انتخابات بلدية إسرائيل

وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان

أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات

الأراضي المحتلة – «وكالات»: حثت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أمس الثلاثاء، الفلسطينيين في مدينة القدس، على مقاطعة انتخابات البلدية الإسرائيلية المقررة في نوفمبر المقبل.

وصرح أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة التحريرالفلسطينية، صائب عريقات، في بيان صحفي، بأن اللجنة «تؤكد دعمها المطلق للموقف الثابت والصامد التاريخي لأبناء الشعب الفلسطيني، ومؤسساته في القدس المحتلة، بشأن عدم المشاركة في انتخابات بلدية الاحتلال».

وأكد عريقات على «الرفض الصارم لمنح الشرعية لإسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، ومنح الشراكة في فرض وتنفيذ سياسات الاحتلال الاستعمارية العنصرية على المدينة المقدسة».

وقال إنه «على ضوء الاعتراف الأمريكي الأحادي وغير القانوني بالقدس عاصمة لإسرائيل، فإن المشاركة في الانتخابات ستساهم في مساعدة المؤسسة الإسرائيلية، في ترويج مشروع القدس الكبرى».

وأضاف أن «البلدية الإسرائيلية في القدس ذراعا من أذرع الحكومة، وتلعب دورا متكاملا معها لتنفيذ مشروعها الاستيطاني الاستعماري وعمليات التطهير العرقي، وجعل حياة المقدسي مستحيلة في مدينته».

ودعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بقوة إلى «عدم شرعنة الاحتلال والضم، وسياسات حكومة الاحتلال في إلغاء الوجود الفلسطيني، ورفع عدد المستوطنين غير الشرعيين وضمان تهويد القدس، والقبول بتطبيق القانون الاسرائيلي على المدينة».

من ناحية أخرى كشفت مصادر عبرية، أمس الثلاثاء، عن أبرز معالم العرض الإسرائيلي الأخير لعقد صفقة مع حركة حماس، في قطاع غزة، مقابل هدنة طويلة المدى، ومن أبرز معالمها إقامة ميناء بحري في جزيرة قبرص، وإقامة محطة توليد للكهرباء.

وقالت إن «العرض الذي لم يسبق له مثيل لتخفيف الحصار المفروض على القطاع، يتضمن إقامة منصة بحرية على شواطئ قبرص لإدخال البضائع إلى غزة، إلا أن رزمة التسهيلات والمزايا التي ستقدمها إسرائيل للفلسطينيين سيتم ربطها بشرط إسرائيلي، والقاضي بقيام حماس بإعادة الإسرائيليين الذين تحتجزهم لديها.

وكان وزير جيش الاحتلال افيغدور ليبرمان قد اتفق بشكل مبدئي مع الرئيس القبرصي على إقامة المنصة البحرية على الشواطئ القبرصية، والتي سيتم تشغيلها تحت الإشراف الإسرائيلي حتى لا تقوم حماس باستغلالها لتهريب الأسلحة أو المواد التي قد تستخدم لتصنيع الأسلحة، وسيتم نقل الاقتراح الإسرائيلي لحماس قريبا.

مع الإشارة إلى أن الخطوة تهدف لتحسين مستوى المعيشة في القطاع، وذلك إلى جانب ضخ الأموال الأمريكية لإعادة تأهيل القطاع.

ووفقا للمخطط الإسرائيلي سيتم انشاء فرق عمل خلال الأسبوعين القادمين، على أن تقوم تلك الفرق خلال 3 أشهر بعرض خطة إقامة المنصة البحرية والتي ستشمل الموانئ القبرصية، والتي ستتضمن آلية مراقبة إسرائيلية على تلك المنصة لمنع استغلالها من قبل حماس، وبالإضافة إلى المنصة البحرية ستقوم إسرائيل بمساعدة الأمريكيين في ضخ الأموال الطائلة لقطاع غزة، لاستثمارها لإعادة التأهيل الإنساني في القطاع بشكل سيؤدي لتحسين كبير على مستوى المعيشة في القطاع، وكل ذلك مرتبط بطبيعة الحال بإعادة الجنديين الإسرائيليين، والمدنيين المحتجزين لدى حماس.

مصدر أمني كبير قال إنه في حال الانتهاء من إعداد كافة تفاصيل الصفقة، ستقوم إسرائيل بعرضها للجمهور الفلسطيني بشكل مباشر من فوق رؤوس حماس، حيث ستقوم إسرائيل بوضع سلسلة الامتيازات بشكل واضح أمام الفلسطينيين، وإبلاغهم أن بإمكانهم الحصول عليها شريطة قيام حماس بإعادة المحتجزين لديها.

الخطة الإسرائيلية تتضمن قيام سفن البضائع المتجهة إلى قطاع غزة، بالتزال حمولتها في المنصة البحرية على شواطئ قبرص، حيث سيتم هناك فحصها أمنيا من قبل موظفين إسرائيليين فقط، ليتم بعد ذلك تحميلها على سفن غير جديدة التي ستأخذها الى القطاع تحت مراقبة السفن الإسرائيلية.

التقديرات تشير إلى أن إسرائيل تحاول من خلالها مقترحاتها، تحويل الضغط الممارس على إسرائيل إلى قيادة حماس، التي سيتعين عليها الشرح لجمهورها وللدول العربية عن سبب وقوفها عقبة أمام عملية إعادة تأهيل القطاع.

خطة إسرائيلية لحل أزمة الكهرباء في قطاع، حيث صادقت إسرائيل على خطة لإقامة حقل لتوليد الكهرباء لصالح سكان القطاع، والتي سيتم إقامتها على معبر أبرز الحدودي بتمويل من أطراف خاصة إسرائيلية وأجنبية، وقد أكدت مصادر سياسية إسرائيلية أن الخطة عبارة عن إجراء إنساني أحادي الجانب تقوم به إسرائيل لحل أزمة الكهرباء في القطاع، مؤكدة أن الخطة ليست جزء من اتفاق مع حماس.

خطة إقامة حقل توليد الكهرباء، بالإضافة للعديد من الخيارات الإضافية لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة، تمت مناقشتها خلال الاجتماعات التي عقدها من من جيراد كوشنير وجايسون غرينبلات الأسبوع الماضي خلال جولتها في المنطقة، حيث التقيا بقادة من دول الخليج بالإضافة لكل من مصر، والأردن، بالإضافة لاجتماعين مطولين مع نتنياهو.

في الاجتماع الذي عقده نتنياهو، مع ممثلي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لمناقشة سبل حل الأزمة الإنسانية في القطاع، تم طرح مشروع قرار بالسماح لستة آلاف عامل غزي بالخروج للعمل في مستوطنات محيط القطاع، إلا أن الاقتراح رفض بتوصية من جهاز الشاباك، الذي رأى في السماح لعمال غزيين بدخول المناطق الإسرائيلية تهديد أمني، حيث تشير تقديرات الشاباك إلى أن خروج آلاف العمال الغزيين إلى المناطق الإسرائيلية، من شانه تقديم الخدمة لصالح منظومة جمع المعلومات الاستخبارية التابعة لحماس، كما أنها ستشكل أرضية خصبة لعمليات تهريب الأموال لصالح تمويل النشاطات في قطاع غزة وخارجها.

مصادر سياسية قالت إن «إقامة حقل توليد الكهرباء على الطاقة الشمسية لصالح سوق الكهرباء في القطاع، تم طرحه مطلع العام الحالي من قبل إسرائيل خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد في واشنطن وناقش مسالة إعادة إعمار القطاع، وقد كان الاقتراح الأساسي بإقامة الحقل على الأراضي المصرية، إلا أن مصر أوضحت خلال الاجتماع أنها لن توافق على إقامة مثل هذه المشاريع على أراضيها إلا بعد عودة السلطة الفلسطينية للسيطرة على قطاع غزة.

وعلى الرغم من الإدارة الأمريكية كانت قد اتفقت مع مصر على مضاعفة كمية الكهرباء التي تمد القطاع بها، بحيث تمده بـ 55 ميجا واط بدلا من 27 ميجا واط الحالية، إلا أن مصر قامت خلال الأسابيع الأخيرة الماضية بوقف التيار الكهربائي لقطاع غزة بشكل كلي، بحجة تخريب خطوط الكهرباء في شمال سيناء من قبل نشطاء داعش.

مصر كانت قد اتفقت أيضا مع الإدارة الأمريكية على زيادة حجم دخول البضائع إلى القطاع من سيناء، في ظل الالتفاف على السلطة الفلسطينية، على يتم إدخال تلك البضائع من معبر صلاح الدين القريب من معبر رفح، والذي تتم إدارته من قبل حركة حماس بشكل مباشر، كما تنوي مصر العمل على مضاعفة إنتاج مصانع الإسمنت التابعة للجيش المصري في سيناء، من أجل مضاعفة كمية الإسمنت التي سيتم إدخالها للقطاع.

كما ينوي المصريين وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية مضاعفة كمية الوقود والأغذية التي يتم إدخالها للقطاع، ويشار إلى انه ومنذ قيام مصر بفتح معبر رفح أمام المواطنين الغزيين في منتصف شهر مايو الماضي، دخل وخرج من وإلى القطاع ما يقارب من 35 ألف شخص، الأمر الذي أشعر الغزيين بوجود تسهيلات على الحصار المفروض على القطاع، ويشار إلى أن مصر حاليا تنوي تمديد فتح معبر لشهرين إضافيين منذ انتهاء شهر رمضان.

«خفر السواحل» الليبي ينقذ ألف مهاجر من الغرق

طرابلس: الجيش يسيطر على مواقع جديدة في درنة

جنود من الجيش الليبي

طرابلس – «وكالات»: تمكنت قوات الجيش الليبي، من السيطرة على منطقة الجبيلة بالكامل، وشارع البحث وشارع وسع بالك، وسط مدينة درنة شرقي البلاد.

وقالت مصادر عسكرية في تصريحات «بوابة إفريقيا الإخبارية»، الإثنين، إنّ «فلول جماعات شورى درنة تنحصر في مناطق معينة في وسط المدينة وشارع الحبس وجزء من شارع حشيشة وأجزاء من شارع الفنار، والمدينة القديمة وتتمركز هذه الجماعات أيضا بسوق الظلام».

يشار إلى أن الجيش الليبي أطلق الشهر الماضي تحرير مدينة درنة من متطرفين يتلمون لما يطلق عليه «مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها»، الذي يسيطر على المدينة بعد الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي وقتله في 2011.

من ناحية أخرى أعترض خفر السواحل الليبي في الساعات الـ24 الأخيرة عدة زوارق في حالة سيئة نقل نحو ألف مهاجر منهم 91 طفلاً أثناء محاولة عبور البحر المتوسط، وفق ما قال أيوب قاسم المتحدث باسم القوات البحرية.

واعترض خفر السواحل زورقاً مطاطياً في عرض البحر يقل 97 شخصاً قبالة سواحل مدينة زليتن، على بعد 175 كيلومترا من طرابلس.

وانقذت السلطات في عمليتين ليلتيين 490 مهاجراً و361 آخرين في سواحل الخمس على بعد 120 كلم من العاصمة.

وباتت الشواطئ الممتدة على الحدود بين ليبيا وتونس في السنوات الأخيرة المعقل الرئيسي لمافيا تجارة البشر غير الشرعية، رغم وجود قوات خفر السواحل الأوروبية.

ووفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، فإن 171635 ألف مهاجرا غير شرعي عبروا إلى أوروبا منذ مطلع العام الحالي، بينما فقد 3116 آلاف في البحر.

من جانب اخر أعلن الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، الإثنين، انتهاء العمليات العسكرية في الهلال النفطي، الذي بات تحت «السيطرة التامة».

وقال آمر غرفة عمليات الهلال النفطي العميد احمد سالم في شريط فيديو نشره الجيش، إن «الحقول والمنشآت النفطية تحت السيطرة التامة».

من جهته، أكد خليفه العبيدي، المتحدث باسم الجيش: «الانتصار المؤزر، والانتهاء من عمليات التمشيط ومطاردة فلول العدو».

وفي 14 يونيو، هاجمت جماعات مسلحة يقودها إبراهيم الجضران، محطات رأس لانوف والسدرة، وهما من المواقع الرئيسية في هذه المنطقة لتصدير النفط إلى الخارج.

وشن الشير حفتر الخميس الماضي عملية عسكرية لاستعادة الهلال النفطي وطرد جماعة الجضران.

وبعد ساعات قليلة، أعلن الجيش الوطني الليبي استعادة السيطرة على المنطقة، لكنه أوضح أن العمليات العسكرية لم تنته بعد.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، تعليق عملياتها في المنطقة بسبب العنف وحذرت من خسائر بمليارات الدولارات.

وانخفض إنتاج النفط الذي بلغ أكثر من مليون برميل في اليوم بـ 450 ألف برميل في اليوم.

صاروخان إسرائيليان يسقطان قرب مطار دمشق

الجيش الحر: لا تقدم لقوات النظام

الفصائل تستعيد مناطق مهمة في درعا

دمشق – «وكالات»: نفى قائد فصيل فلوجة حوران التابع للجيش السوري الحر رائد الراضي أي تقدم لقوات النظام في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة، بعد سبعة ايام من المحاولات.

وأكد الراضي أن الفصائل افشلت جميع محاولات النظام للتقدم باتجاه بصر الحرير واللجاه، مشيراً إلى تكبيد النظام والميليشيات الإيرانية المساندة له خسائر كبيرة بالارواح والمعدات.

وأضاف الراضي بأن هناك حملة شرسة ممنهجة من قبل النظام وميليشياته والروس في الريف الشرقي من حوران، مشيراً إلى أن معظم القصف واسراب الطيران الروسي والمروحي يستهدف المدنيين للضغط على العسكريين.

وأكد أن معظم القتلى والجرحى من هم من الأطفال والنساء.

وقال إن حواجز النظام تقوم بمنع دخول المواد الغذائية والمحروقات إلى الجنوب السوري للضغط على المدنيين.

وأوضح الراضي أنه لا يوجد اي محاولات وساطة لإيقاف هجمة النظام، مشيراً إلى أن الروس قاموا بخرق اتفاق خفض التصعيد بالجنوب السوري بالقصف ومحاولات التقدم من عدة محاور، وتابع انهم في الجنوب «جاهزون للدفاع عن ارضنا وعرضنا، ولن نسمح لقوات النظام بالتقدم شبرا واحدا».

من ناحية اخرى اكد المكتب الإعلامي للفرقة الأولى مشاة والتابعة للجيش السوري الحر، استعادة فصائل المعارضة صباح أمس الثلاثاء لبلدتي بصر الحرير وعطش في ريف درعا الشرقي، بعد محاصرة القوة المهاجمة.

وقال المسؤول في المكتب الإعلامي للفرقة خالد الفراج: إن «الفصائل نصبت كميناً محكماً للقوة المهاجمة في بلدتي بصر الحرير وعطش، بعد أن فتحت لها الطريق للتقدم، ثم قامت الفصائل بمحاصرتها ومهاجمتها»، مشيراً إلى أسر وقتل أكثر من 50 عنصراً، تبين أنهم إيرانيين ومن ميليشيا حزب الله اللبنانية.

وأضاف أن «الفصائل أيضاً حاصرت قوة مهاجمة مؤلفة من 5 مجموعات تابعة لميليشيا حزب الله في منطقة جدل باللجاه شرق درعا وأسرهم جميعاً».

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أشار إلى إحراز قوات النظام السوري أمس الإثنين بسيطرتها على بلدتين، بعد أسبوع من القتال، ما مكنها من فصل مناطق سيطرة المعارضة في شرق محافظة درعا إلى جزءين.

وتمكنت فصائل المعارضة من إسقاط طائرة هي الثانية خلال 48 ساعة، بالمضادات الأرضية من عيار 23، وذكر الفراج أن الطيار الأن أسير لدى إحدى الفصائل في درعا، دون أن يذكر جنسيته.

من جانب آخر أفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) فجر الثلاثاء أن صاروخين «اسرائيليين» سقطا قرب مطار دمشق الدولي، من دون إضافة أي تفاصيل.

وأوردت سانا في خبر عاجل «سقوط صاروخين إسرائيليين في محيط مطار دمشق الدولي» في جنوب شرق العاصمة، من دون أن توضح طبيعة الموقع المستهدف ولا ما إذا كان القصف قد تسبب باي خسائر بشرية او مادية.

من جهته قال مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبد الرحمن إن «الصاروخين الاسرائيليين استهدفا مستودعات أسلحة لحزب الله اللبناني قرب المطار»، مشيراً إلى أن «القصف لم يسفر عن انفجارات ضخمة».

ومنذ بدء النزاع في سوريا في 2011، قصفت اسرائيل مراراً اهدافاً عسكرية للجيش السوري وأخرى لحزب الله في سوريا، وطال القصف مرات عدة مواقع قرب مطار دمشق الدولي. ومؤخراً استهدف القصف الاسرائيلي مواقع يوجد فيها إيرانيون.

وفي 17 يونيو الحالي، استهدفت ضربات جوية مواقع عسكرية قرب الحدود السورية العراقية في شرق البلاد، وأسفرت عن مقتل العشرات من المقاتلين العراقيين الذين يقاتلون الى جانب القوات السورية الحكومية. وقال مسؤول أميركي وقتها إن واشنطن تعتقد أن إسرائيل المسؤولة عن تلك الضربات.

ويقاتل حزب الله، المدعوم من إيران، منذ 2013 بشكل علني الى جانب الجيش السوري وقد ساهم في تغيير المعادلة على الأرض لصالح النظام على جبهات عدة.

ولطالما كررت اسرائيل أنها لن تسمح لإيران بترسيخ وجودها العسكري في سوريا.

ولا تزال سوريا واسرائيل رسمياً في حالة حرب على الرغم من أن خط الهدنة في الجولان بقي هادئاً بالمجمل طوال عقود حتى اندلاع النزاع في 2011.

من جهة أخرى ذكر موقع أورينت نت، الإخباري، خروج مستشفى مدينة الحراك، في محافظة درعا، في الجنوب، عن تقديم الخدمة، بسبب قصف الطيران الروسي، ما أدى أيضا إلى مقتل عدد من فريق الدفاع المدني، الإثنين، 25 يونيو 2018.

ويأتي التصعيد العسكري في ظل استمرار موجات نزوح المدنيين، من قرى وبلدات شمال شرق درعا، باتجاه البلدات الأقل خطورة إذ قدر ناشطون عدد النازحين بأكثر من 100 الف.

وشنت الطائرات الروسية، أكثر من 26 غارة جوية على ريف درعا الشرقي استهدفت قرى وبلدات الحراك، وناحتة، ورخم، والمليحة الغربية، والمليحة الشرقية.

وفي مدينة درعا قصفت قوات النظام أحياء المدينة المحررة بأكثر من 65 صاروخ أرض أرض من نوع، فيل، خلال 10 دقائق، قامت غرفة العمليات المركزية للمعارضة المسلحة في الجنوب بقصف مواقع ميليشيات أسد وإيران في المنطقة الصناعية بمدينة درعا، رداً على مصادر النيران التي استهدفت المدنيين.

ويأتي تصعيد النظام قصفه على أحياء درعا، بعد أن استطاعت غرفة عمليات المعارضة من التصدي لمحاولة تسلل عناصر من ميليشيات أسد و إيران على محور القاعدة الجوية غرب درعا.

من ناحية أخرى قالت الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، إن ما لا يقل عن 45 الف شخص فروا من القتال في محافظة درعا، بجنوب غرب سوريا، باتجاه الحدود مع الأردن.

وذكر ينس لايركه، المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن مدنيين من بينهم أطفال سقطوا بين قتيل ومصاب وأن مستشفى توقف عن العمل بسبب ضربة جوية.

وقالت بتينا لوشر، وهي متحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي، التابع للمنظمة الدولية، خلال الإفادة الصحفية نفسها «نتوقع أن يزيد عدد النازحين إلى قرابة المئتين مع تصاعد العنف».